

المحاضرة الثانية: مفهوم التنمية الاجتماعية

تعد التنمية الاجتماعية من المفاهيم المركزية في السوسيولوجيا، وقد تطورت تعريفاتها وسياقاتها عبر الزمن، متأثرة بالتحولات النظرية والعملية في المجتمعات. في السوسيولوجيا، يركز مفهوم التنمية الاجتماعية على التغييرات الإيجابية في البنى الاجتماعية، المؤسسات، والعلاقات لتحسين الرفاهية والمساواة. لا يوجد تعريف موحد، بل يختلف حسب المنظور النظري، مع التركيز على العلاقة بين التغيير الاقتصادي والاجتماعي.

"الكلمات تصنع العوالم. ولغة التنمية تحدد العوالم قيد الإنشاء، وتنشط وتبرر التدخل في العوالم القائمة حالياً بوعود كبيرة بالممكن. يزعم ولفجانج ساكس Wolfgang Sachs أن "التنمية أكثر من مجرد مسعى اجتماعي اقتصادي؛ إنها تصور ينمذج الواقع، وأسطورة تريح المجتمعات، وخيال يطلق العنان للعواطف". وتدعم هذه النماذج والأساطير والعواطف "الكلمات الطنانة" للتنمية". (Cornwall & Eade, 2010, p1)

تمثل التنمية الاجتماعية حقلاً أساسياً داخل حقل دراسات التنمية الأوسع، حيث تحول التركيز من المؤشرات الاقتصادية البحتة إلى الأبعاد الاجتماعية التي تُعنى بتحسين نوعية الحياة، والعلاقات الاجتماعية، والعدالة، والمشاركة. وهي عملية متعددة الأبعاد تشمل تحولاً في الهياكل الاجتماعية والقيم والمؤسسات.

1. مفهوم التنمية الاجتماعية من منظور سوسيولوجي:

التنمية	الاجتماعية	كعملية	شاملة	للتغيير	الاجتماعي:
يعرف هذا المنظور التنمية الاجتماعية بأنها عملية معقدة تتضمن تفاعلاً بين عناصر المجتمع المختلفة، وتؤدي إلى تغييرات كمية ونوعية في حياة الأفراد، تشمل تحسين مستوى المعيشة، الخدمات الصحية، والتعليم، وتوسيع المشاركة المجتمعية. تركز هذه الرؤية على أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد نمو اقتصادي، بل تشمل الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتستلزم مشاركة فاعلة من جميع فئات المجتمع لتحقيق الرفاه الاجتماعي.					

التنمية الاجتماعية من منظور ماركسي ينظر إليها كتحول طبقي ينشأ من الصراعات، مما يؤدي إلى إعادة توزيع السلطة والموارد. حيث "يمكن أن تؤدي التغييرات في أساليب الإنتاج إلى تغييرات في أنظمة الطبقات، مما قد يؤدي إلى أشكال جديدة أخرى من التغيير. يرى المنظور الماركسي أن التنمية لا يمكن فهمها إلا من خلال تحليل علاقات الإنتاج والتبعية الطبقية. فالتنمية ليست عملية محايدة، بل تعكس مصالح القوى المهيمنة داخل المجتمع وفي النظام الرأسمالي العالمي.

تصور ماركس الشيوعية كمرحلة مستقبلية من التطور المجتمعي... حيث يتم القضاء على الفوارق الطبقية". هنا، التنمية ليست محايدة بل نتيجة للصراع ضد الاستغلال.

أما المنظور التطوري المستوحى من هربرت سبنسر، فيرى التنمية الاجتماعية كتطور تدريجي من البساطة إلى التعقيد. كما يرى المنظور الوظيفي أن التنمية الاجتماعية هي عملية تكيف وتكامل بين مختلف أجزاء المجتمع لتحقيق الاستقرار والرفاهية. يركز هذا المنظور على دور المؤسسات الاجتماعية (مثل الأسرة، والمدرسة، والدين) في تحقيق التنمية الاجتماعية.

وعليه، ينظر كلا المنظورين إلى التنمية الاجتماعية كمرادف للتحديث الاجتماعي، أي الانتقال من القيم والعادات التقليدية (كالولاءات العائلية والعشائرية) إلى قيم الحداثة (كالعقلانية، والاستحقاق، والفردية). وهي عملية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتكامل الاجتماعي في إطار المجتمع الصناعي الحديث. "التنمية الاجتماعية هي عملية تحول المجتمعات من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، والتي تتجلى في تغيرات في المعرفة، والاتجاهات الاجتماعية، وأنماط السلوك، والمؤسسات. إنها سلسلة من التغيرات الموجهة التي تزيد من قدرة النظام الاجتماعي على التكيف مع متطلبات العصر" (Hoselitz, 1960, p. 65).

بالمقابل يرى منظور النظم العالمي التنمية الاجتماعية كجزء من نظام عالمي غير متكافئ، حيث تكون الدول النامية تابعة. التنمية هنا مرتبطة بالتغيرات العالمية في السلطة والاقتصاد. التنمية الاجتماعية من منظور وظيفي/تحديثي تفهم على أنها جزء من مسار "التحول نحو الحداثة"؛ أي توسع خدمات التعليم والرعاية الصحية، نمو البنى البيروقراطية، ونشر القيم العقلانية التي تمكن الاندماج الاجتماعي في اقتصاد صناعي وحديث. بينما يرى منظور التبعية، أن التنمية الاجتماعية تُفسّر هنا كنتيجة لا علاقة بنيوية بين مركز وهوامش النظام الاقتصادي الدولي؛ فضعف الخدمات الاجتماعية وبنية الفقراء يمكن ربطه بعلاقات تبعية وإعادة توزيع غير متكافئ للقيمة، لا بعجز داخلي محض.

في حين يرى منظور القدرات/ التنمية البشرية أن التنمية الاجتماعية هي توسيع للخيارات والقدرات الاجتماعية للناس (الصحة، التعليم، المشاركة الاجتماعية والسياسية) — أي تركيز على ما يستطيع الناس فعله ويكونون عليه، لا على الناتج القومي فقط. "التنمية الاجتماعية وفق هذا المنظور، في صلب مفهوم التنمية البشرية، هي عملية توسيع للخيارات التي يتمتع بها الناس. إنها لا تقتصر على تحسين الدخل، بل تشمل تعزيز القدرات البشرية الأساسية: أن يعمر الفرد حياة طويلة وصحية، وأن يكون متعلماً، وأن يتمتع بمواطنة فاعلة ومشاركة مجتمعية" (Sen, 1999, p. 3).

أخيراً ينتقد التيار النقدي ومنظور ما بعد التنمية، فكرة التنمية الاجتماعية كقالب "عالمي" مفروض ثقافياً وسياسياً؛ يؤكد ضرورة الانتباه إلى المعارف المحلية، والآثار الثقافية للبرامج الاجتماعية، ورفض وصفات موحدة.

التنمية الاجتماعية كتحول بنيوي:

ينظر بعض علماء الاجتماع إلى التنمية الاجتماعية كعملية تغيير بنيوي في المؤسسات الاجتماعية، تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق الطبقية، وتعزيز التكافل الاجتماعي، مع التركيز على دور السياسات العامة في إعادة توزيع الموارد وتحسين فرص الفئات المهمشة (Mustafa & Majid, 2023). يرى عالم الاجتماع الفرنسي ريمون آرون في حديثه عن عوامل التنمية أن التنمية "هي تحول نوعي يمكن تقدير نتائجه". (آرون، 1983، ص 151)

التنمية الاجتماعية كتمكين ومشاركة:

تبرز بعض الاتجاهات الحديثة التنمية الاجتماعية كعملية تمكين للأفراد والجماعات، من خلال تعزيز قدراتهم على المشاركة في اتخاذ القرار، وتحقيق الاستقلالية، والمساهمة في بناء المجتمع، مع التركيز على العدالة، والاندماج، واحترام التنوع الثقافي .

التنمية الاجتماعية إذن، تشير إلى العملية التي تحسّن رفاه الأفراد والمجتمعات من خلال إجراءات وسياسات تمكّن الوصول المتساوي إلى الخدمات الأساسية (تعليم، صحة، حماية اجتماعية)، وتعزز الإدماج الاجتماعي والحقوق والمشاركة المدنية، وتبني مؤسسات قادرة ومستجيبة لاحتياجات الناس. بعبارة أوسع: التنمية الاجتماعية تضع "الناس والمجتمع" في مركز مشروع التنمية، لا الاقتصادات أو مؤشرات النمو فحسب.

2. السياق التاريخي لتبلور مفهوم التنمية الاجتماعية

ظهر مفهوم التنمية الاجتماعية في منتصف القرن العشرين، مع اتساع الاهتمام العالمي بقضايا العدالة الاجتماعية، وظهور حركات التحرر الوطني، وتزايد دور الدولة في التخطيط الاجتماعي. في البداية، ارتبط المفهوم بمشاريع إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تطور ليشمل قضايا الفقر، الصحة، التعليم، والمشاركة المجتمعية، خاصة في الدول النامية. لكن الجذور الأولى للمفهوم تعود إلى القرن التاسع عشر، مرتبطاً بالثورة الصناعية التي نقلت المجتمع من حالة إلى حالة أخرى. قبل منتصف القرن العشرين كان الحديث عن "سياسات اجتماعية" موجوداً خاصة في الدول الصناعية (رفاه اجتماعي بدائي)، لكن لم تكن

هناك صياغة موحدة لمفهوم "التنمية الاجتماعية" كإطار سياسيًا عالميًا؛ الممارسات الاجتماعية في العديد من المناطق كانت محدودة وتابعة لهياكل اقتصادية استعمارية.

بعد منتصف القرن العشرين، أي بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت التنمية أداة للتنافس في الحرب الباردة. علاوة على ذلك، نشأ مفهوم التنمية الاجتماعية كرد فعل على القصور الملحوظ في نماذج التنمية الاقتصادية الأحادية. فبرامج التصنيع والنمو الاقتصادي في دول العالم الجديد لم تنجح في معالجة الفقر، والبطالة، والتهميش الاجتماعي.

تطور مفهوم "التنمية الاجتماعية" تطورًا ملحوظًا على مر الزمن، متأثرًا بتنوع وجهات النظر الاجتماعية والسياقات التاريخية. ارتبط في البداية بالنمو الاقتصادي، ثم توسع ليشمل أبعادًا اجتماعية وسياسية وثقافية أوسع. يعكس هذا التطور الاحتياجات المجتمعية المتغيرة والاعتراف بالترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية. توضح الأقسام التالية الجوانب الرئيسية للتنمية الاجتماعية، وسياقها التاريخي، وتحولاتها.

قصور مفهوم التنمية الاقتصادية -الذي يعد النمو الاقتصادي جزءًا متضمن فيه- جعل من مفهوم التنمية الاجتماعية يبرز كخيار ومطلب إنساني متصاعد. حيث "تضح أن الفهم الاقتصادي للتنمية لم يستطع أن يغطي ما هو جوهري في العملية التنموية، وبقي قاصرًا في بعده الإنساني، إذ ظل الإنسان خارج المعادلة التنموية الإنسانية المغلقة على نفسها ضمن دائرة الفهم الاقتصادي المحدود للنمو والتنمية على حد سواء. لتأخذ لاحقًا الجوانب الإنسانية الثقافية والاجتماعية مكان الصدارة في المفهوم الأشمل للتنمية الاجتماعية". (وظفة، 2019، ص 11)

التحولات التي مر بها المفهوم وصولاً إلى المرحلة الراهنة

مر مفهوم التنمية الاجتماعية بتحولات عديدة، من التطور الخطي إلى النقد العالمي، وصولاً إلى التركيز على الاستدامة في 2025:

1. ما قبل الحرب العالمية الثانية

- من القرن التاسع عشر إلى أوائل العشرين: تم التركيز على التطور والتقدم، مع سبنسر ودوركهيم، حيث "لا يزال التطور هو المبدأ الأساسي". التحول من مجتمعات تقليدية إلى حديثة.

2. فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية — (1945-1970s) ولادة مشروع تنموي دولي

بعد 1945 نظمت المؤسسات الدولية (بنك عالمي، الأمم المتحدة) مشروعات إعادة بناء وتخطيط اجتماعي؛ في عقود الخمسينات والستينات ربطت سياسات "التنمية" بالاستثمار في الرعاية الاجتماعية، التعليم، وبناء

مؤسسات الدولة، خاصة في بلدان الاستقلال حديثاً. التدخلات كانت تركز على البنية الاقتصادية، لكن بمرور الوقت أدرجت بعدها الاجتماعية تدريجياً ضمن برامج التنمية، حيث ركزت على تحسين الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، الإسكان) وتوسيع دور الدولة في الرعاية الاجتماعية.

السبعينات . الثمانينات — توسع المفهوم وبدء النقد البنوي

ظهرت انتقادات لاقتصاد التنمية الاجتماعية على الجوانب المادية، ودعت إلى التركيز على العدالة، التمكين، والمشاركة. خلال السبعينات نما الوعي بأن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي (ظهور مفاهيم الفقر متعدد الأبعاد)، وتبلورت نقديات تبعية وظهرت الدعوات لتصميم برامج اجتماعية تراعي العدالة داخل السياق الدولي. (dependency critique) المؤسسات الدولية بدأت أيضاً بتجريب سياسات اجتماعية موجهة أكثر (برامج الحماية الاجتماعية المحدودة وغيرها).

في الواقع، انطلاقاً من "سبعينات القرن الماضي، استطاع الفكر التنموي أن يقدم تصورات تنموية جديدة تقرر عملية الفصل المنهجي بين مفهومي النمو والتنمية، ويعبر هذا الفصل المنهجي عن الحدود الفاصلة بين مرحلتين من التفكير التنموي، حيث تركز المرحلة الأولى على أبعاد الهيمنة الاقتصادية للفكر التنموي الغربي في المجال التنموي، بينما تعبر الثانية عن تطور جديد يعتمد على الأخذ المركز بأهمية الجوانب الإنسانية والاجتماعية للتنمية". (وظفة، 2019، ص 14-15)

التسعينات — بروز التنمية البشرية والتركيز على القدرات

في التسعينيات حدث تحول نحو التنمية الإنسانية والمستدامة، مع مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي "تم إنشاؤها للتأكيد على القدرات البشرية على النمو الاقتصادي". النقد للنهج الغربي. الإصدار الرائد لتقرير التنمية البشرية (UNDP)، 1990 (غير لغة السياسات: من قياس النجاح بالـ GNP إلى التركيز على توسيع خيارات الأفراد (الصحة، التعليم، الدخل) — مما أعطى بعداً اجتماعياً-قيماً واضحاً لمفهوم التنمية الاجتماعية.

القرن الحادي والعشرون — والتوجه نحو الاستدامة

أصبح المفهوم أكثر شمولية، يدمج بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويؤكد على الاستدامة، والاندماج، وتمكين الفئات المهمشة، مع الاعتراف بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص. ذلك بأن أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) عمقت ربط البعد الاجتماعي بالبيئي والاقتصادي: القضاء

على الفقر، الضمان الاجتماعي الشامل، والتعليم، والصحة - كلها عناصر أساسية في «التنمية الاجتماعية» المعاصرة. في الوقت نفسه ازداد النقد للقبول المعيارية، وصعدت مطالب بالعدالة المناخية والعدالة الرقمية.

تتميز المرحلة الراهنة (ما بعد الألفية) بالتركيز على:

الشمولية: التركيز على عدم تخلف أحد عن الركب، ومكافحة كافة أشكال عدم المساواة.

المرونة الاجتماعية: بناء قدرة المجتمعات على مواجهة الصدمات (كالأوبئة، وتغير المناخ).

الديمقراطية التشاركية: استخدام التكنولوجيا لتعزيز مشاركة المواطنين في صنع السياسات.

ملاحم المرحلة الراهنة (ماذا يميز فهم التنمية الاجتماعية اليوم؟)

تكامل الأبعاد: التنمية الاجتماعية اليوم لا تُفهم بمعزل عن المناخ، الاقتصاد الرقمي، أو الحوكمة العالمية؛ هناك إدراك أن السياسات الاجتماعية يجب أن تكون متوافقة مع أهداف بيئية واقتصادية .

تركيز على اللامركزية والحوكمة المحلية: سياسات أكثر توجهاً لتمكين المجتمعات المحلية والمشاركات المجتمعية في تصميم البرامج.

قضايا جديدة: العدالة الرقمية، آثار الأتمتة في أسواق العمل، جائحة كوفيد 19 والآثار الاجتماعية لتغير المناخ تدرج الآن ضمن مخططات التنمية الاجتماعية. (ملاحظة: هذه قضايا تزايدت أهميتها بعد 2010) .

في الأخير نستنتج أن مفهوم التنمية أخذ المسار التالي:

من التركيز على تلبية الحاجات الأساسية إلى التركيز على التنمية البشرية: لم تعد التنمية الاجتماعية مقتصرة على تلبية الحاجات الأساسية، بل أصبحت تشمل توسيع خيارات الناس وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

من دور الدولة المهيمن إلى دور الشراكة بين القطاعات المختلفة: لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في التنمية الاجتماعية، بل أصبحت هناك شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

من التركيز على الحلول التقنية إلى التركيز على الحلول الاجتماعية: لم تعد التنمية الاجتماعية تعتمد فقط على الحلول التقنية، بل أصبحت تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في التنمية.

التحول	من	إلى
الهدف الرئيس	التكيف الاجتماعي مع التصنيع	توسيع الخيارات والقدرات البشرية
الدور السائد	الدولة (من أعلى إلى أسفل)	تعدد الفاعلين (دولة، سوق، مجتمع مدني، قطاع خاص)
المنهجية	تخطيط مركزي	مشاركة مجتمعية ونهج تشاركي
المؤشرات	مؤشرات كمية (معدل literacy، العمر المتوقع)	مؤشرات نوعية وذاتية (السعادة، جودة الحياة، الشعور بالأمان)
النطاق	محلي / وطني	عالمي / متعدد المستويات (مع مراعاة العولمة وتأثيرها)
الرؤية	نموذج خطي للتحديث	نماذج متعددة ومحلية تراعي الخصوصيات الثقافية

جدول يوضح التحولات التي عرفها مفهوم التنمية الاجتماعية على المستوى العالمي

خاتمة

لقد تطور مفهوم التنمية الاجتماعية من كونه مجرد بعد تكميلي للتنمية الاقتصادية، أو أداة للتكيف الاجتماعي، ليصبح براديعاً مركزياً قائماً بذاته. لم يعد الهدف مجرد "رفع" مستوى المعيشة، بل "تحسين" نوعية الحياة بجميع أبعادها: الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية. يشير هذا التطور إلى نضج الفكر السوسيولوجي للتنمية، الذي أدرك أن الثروة الحقيقية للأمة تكمن في قدرات أبنائها وعدالة مجتمعها.